تأهيل النظام المصرفي الجزائري

المبحث الأول : دوافع تأهيل النظام المصرفي الجزائري

هناك عدة جوانب أساسية تعيق تطور الجهاز المصرفي الجزائري و هي بالدرجة الأولى الأسباب الرئيسية في مظاهر تخلفه ، و في هدا المبحث سوف نتطرق إلى أهم هده الجوانب ،مع إبراز اهم الجوانب التي من الممكن ان تساهم في تأهيل هذا الجهاز

المطلب الأول : تأهيل البنوك

تعريف تأهيل البنوك :

ان تأهيل البنوك هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع البنوك في اطار الإقتصاد التنافسي ، أي يصبح لها هدف اقتصادي و مالي على المستوى العالمي خاصة في اطار عولمة المبادلات و ترابط العلاقات الإقتصادية الوطنية مع السياسات الإقتصادية الدولية و لا يمكن تحقيق برنامج التأهيل الا من خلال تبني البنوك في حد ذاتها لإجراءات و اصلاحات داخلية على المستويات التنظيمية ، الإدارية ، التنظيمية و التسويقية

كما يعرف تأهيل البنوك بأنه مجموعة من الأعمال مادية و غير مادية توضع في مكان من أجل رفع كفاءة و تنافسية البنك

أهداف تأهيل البنوك :

يهدف تأهيل البنوك لى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها :-

1- اكساب البنوك قدرة كافية على المنافسة
2- التأقلم مع البيئة المصرفية الحديثة
3- ضمان تحسين مستمر لخدماتها المصرفية
4- اكتساب التكنولوجيا الحديثة
5- تطوير الصناعة المصرفية

المطلب الثاني : معوقات تأهيل الجهاز المصرفي الجزائري

هناك العديد من الدوافع تدفع إلى تأهيل وتحديث تسير المصارف الجزائرية ودلك نظرا لأن المصارف الجزائرية تعاني الكثير من التأخر في مواكبة التطورات العالمية في العمل المصرفي مما أثر سلباً في

فعالية أدائها و بالنتيجة التأثير السلبي على فعالية تأثيرها في الإقتصاد الوطني ، و هده النقائص و السلبيات التي تتطلب المعالجة و التأهيل ولعل من بينها:

أولا: هيكل ملكية البنوك العمومية التركز المصرفي :سيطرة البنوك و الوجود الطاغي للقطاع العام من السمات العامة للنظام المصرفي في الجزائر

على الرغم من القوانين الصادرة التي تنص على إستقلالية المؤسسات المالية و المصرفية إلا أن هذه البنوك لا تتمتع بالإستقلالية المطلوبة فهي لازلت تستخدم من طرف الدولة لتنفيذ مشاريعها بعيدا عن دراسة الجدوى و الجدارة الإئتمانية حيث تم إلزامها بتقديم القروض للمؤسسات العمومية العاجزة عن تسديد ديونها ، و بالرغم من الإصلاحات المتتالية و المتكررة التي عرفها الجهاز المصرفي الجزائري من السبعينات إلى يومنها هذا يبقى القطاع العام مسيطر على البنوك الجزائرية فقد سعت الدولة إلى دعمها بكل الوسائل سواءا كان دعما ماديا أو معنويا ، إلى حد يتنافى وقواعد اقتصاد السوق والسعي إلى إيجاد منافسة حقيقية بين مختلف المصارف ،وتمت إعادة رسملة المصارف العمومية بضغط من الجهات الخارجية والدولية كشرط أولي قبل خوصصتها، وقد كلفت هذه العملية خزينة الدولة ما يقارب 2400مليار دج خلال 15 سنة ماضية عبر سلسلة من العمليات بدأت أخرها في أكتوبر 2005

و يشكل التركز في الجهاز المصرفي السمة الأساسية السمة الأساسية للجهاز المصرفي الجزائري ، حيث تمتلك البنوك العمومية حوالي 89 %من إجمالي الأصول المصرفية و تحد هذه النسبة العالية من المنافسة في النشاط المصرفي و ما لذلك من إنعكاسات سلبية على أداء البنوك و تطوير الصناعة المصرفية ، كما يتميز هيكل الجهاز المصرفي الجزائري بهيمنة البنوك العمومية بشبكة تغطي كل الولايات بواقع 86,6% بالرغم من تسارع وتيرة إنشاء البنوك الخاصة و فروع البنوك الإجنبية في الجزائر ، كما تراوح نصيب البنوك العمومية التجارية في اجمالي أصول النظام المالي في الجزائر في نهاية 2004 حوالي 93%

الجدول رقم 01 : حصة كل البنوك العمومية و البنوك الخاصة من الودائع

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
حصة البنوك العمومية من الودائع (%)	92,9	92,7	92,2	90.0	89.9	89,1	87,1	86,6
حصة البنوك الخاصة من الودائع (%)	7,1	7,3	7,8	10	10,1	10,9	12,9	13,4

المصدر: تقارير بنك الجزائر

من الجدول نلاحظ السيطرة المطلقة للبنوك العمومية على مجمل البودائع المصرفية و دلك في سنوات 2006 إلى غاية 2009 و بعدها بدأت تتراجع حصة البنوك العمومية من الودائع المصرفية لتفسح المجال شيأ فشيأ للبنوك الخاصة بإمتلاك جزئ من الودائع

إن هيكل ملكية البنوك العمومية جعل هده البنوك تعاني من ضعف في كفاءة أنظمة المدفوعات و ضعف إستخدام التكنولوجيا ضف إلى دلك إشكالية القروض المتعثرة في محافضها

و في ظل سيطرت البنوك العمومية على القطاع المصرفي يتوجب علينا معرفة قدرتها على جذب الموارد المالية و مدى قدرتها على توظيف هده الموارد من خلال منح القروض و الإستثمارات الأخرى و كذا دلالة مؤشرات المردودية فيها

لذلك يتم تقييم المصارف العامة بالإعتماد على مؤشرات المالية المستخدمة في تقييم البنوك منها :

1-القدرة على تعبئة المدخرات :

تعتبر القدرة على جذب المدخرات أحد الركائز الأساسية التي ترفع ربحية المصارف ، إذ كلما إستطاع المصرف جذب أكبر عدد قدر من المدخرات دل ذلك على إمكانية الإستثمار أكثر و بالتالي تحقيق أرباح أكثر ،

لقد سجلت الأزمة الاقتصادية العالمية تأثيرها القوي على الوضعية المالية للمؤسسات التابعة لقطاع المحروقات في الجزائر وهو ما أدى إلى انكماش المخزون الادخاري لها مع مباشرتها لبرنامج استثماري مهم، وفي ظل هيمنة التمويل الذاتي في الهيكلة المالية لهذا البرنامج الاستثماري فقد أدى ذلك إلى انكماش قوي في حجم الودائع المجمعة من قطاع المحروقات سنة 2009، بينما سجل حجم الودائع للمؤسسات العمومية خارج قطاع المحروقات ارتفاعا متواضعا قدر بـ 2.35% .لنفس السنة

يقوم الجهاز المصرفي الجزائري بتعبئة المدخرات عن طريق ما يسمى بالوديعة المصرفية ، حيث تعد الودائع المصرفية الشكل الإدخاري الوحيد في معاملات النظام المصرفي ، مما يأكد حقيقة توجه السياسة المصرفية ، بإعتبار الودائع المصرفية كأفضل سياسة إدخارية ، و عدم التوجه الجهاز المصرفي الجزائري إلى إصدار أشكال إدخارية أخرى مثل شهادات الإستثمار هو حتى لا يضطر إلى زيادة معدلات الفائدة التي تمتاز بها شهادات الإستثمار قياساً بالودائع

الجدول رقم 02 : هيكل الودائع في البنوك الجزائرية

	1991-90		2005-92		2016-2006	
	قيمة الزيادة	معدل الزيادة	قيمة الزيادة	معدل الزيادة	قيمة الزيادة	معدل الزيادة
الودائع تحت الطلب	27565	61,37	1375,75	46,39	2813,4	51,56
الودائع لأجل	17353	38,63	1590,01	53,61	2643,2	48,44
مجموع الودائع	44918	100	2965,77	100	5456,6	100

المصدر :تقارير بنك الجزائر أعداد مختلفة

إن إرتفاع أسعار المحروقات في السنوات الإخيرة كان له الواقع و التأثير المباشر و الجيد على الإقتصاد الوطني و من ثم على واقع نمو الودائع في البنوك الجزائرية و ذلك بسبب زيادة تراكم الفوائض المالية لدى المؤسسات الإقتصادية و الإفراد حيث نجد أن المؤسسات العاملة في قطاع المحروقات من المؤسسات المساهمة في هذا التراكم

و يلاحظ من الجدول السابق سيطرة الودائع الجارية في هيكل مجموع الودائع المصرفية من بداية 90 إلى يومنا هذا لتوفر مصدراً ماليا للنظام المصرفي على الرغم من أن النظريات النقدية تشير إلى ان توفر هذا المورد لا يؤثر في إمكانيات الجهاز المصرفي و لا يزيد من فعاليته في تعبئة المدخرات و تمويل التنمية بل تضع قيودا عليه من خلال ضرورة الإحتفاظ بسيولة كافية من الناحية القانونية يضمن عدم وقوع البنك تحت أي تأثيرات غير عادية ،

الجدول03 : هيكل الودائع في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2008 - 2014

	2008	2010	2012	2013	2014
البنوك العمومية	2705,1	2462,5	2823,3	2942,2	3712,1
البنوك الخاصة	241,8	301,2	533,1	595,3	722,7
حصة البنوك العمومية (%)	%91,79	%94,3	%87,1	%86,6	%87,7

المصدر: تقارير بنك الجزائر أعداد مختلفة

يلاحظ من الجدول سيطرت البنوك العمومية على على مجمل حجم الودائع و دلك بنسبة وصلت إلى 94,3% و على الرغم من الإنخفاض المسجل بعد سنة 2010 إلى أن هده النسبة بقيت مرتفعة مقارنة بنسبة البنوك الخاصة

إن ما يلاحظ على الجهاز المصرفي الجزائري هو ضعف مستوى تعبئة المدخرات الوطنية بسبب غياب سياسة إدخارية محفزة بما سمح بفتح المجال أمام السوق الغير رسمية لإتاحة فرص الإستثمار و الحصول على مردود و عوائد مالية أفضل من الإستثمار في البنوك خاصة مع التهرب الضريبي و إمكانية الإستفادة من تكلفة الفرصة البديلة في المحيط الغير رسمي ، و كذا غياب أدوات مالية جديدة تساعد في جذب رؤوس الأموال مع قلة الأدوات البديلة للإئتمان المصرفي لتمويل الإستثمارات كالتمويل الإجاري

و للحكم على مدى اجابية ارتفاع حجم الودائع المصرفية نربط العلاقة بينه و بين الناتج المحلي الخام و الذي يعرف بالميل المتوسط للودائع المصرفية فذا المؤشر يعكس قدرة و فعالية البنوك على جذب الودائع وفقاً لحصتها من الناتج المحلي الخام

الجدول رقم 04 : الموارد المجمعة لأجل و الموارد المجمعة نسبة للناتج المحلي نسبة %

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الموارد المجمعة لأجل / للناتج المحلي	23,63	28,99	32,73	32,75	25,81	22,79	19,38	18,72	18,03	21,99
الموارد المجمعة نسبة للناتج	34,97	42,01	46,88	46,41	44,26	38,92	41,31	48,01	46,74	50,78

المصدر: عبد الرزاق حبار ، مقومات الوساطة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري و سبل تفعيلها ، مجلة الإقتصاد و التجارة العدد 09 السنة 2014 ص 50

يتضح من الجدول أن الميل المتوسط للودائع المصرفية قد سجل تذبذباً واضحاً مبيناً في ذلك ضعف قدرة البنوك في الإستفادة من الإرتفاع في الناتج المحلي الخام ، فالبنوك العمومية ذات الحصة الأكبر

من الودائع المجمعة تبقى رهينة قطاع المحروقات و المؤسسات التابعة له المرتبطة بشكل مباشر ووثيق مع سياسات و توجهات الحكومة

- عدم التناسب بين هيكل القطاع المصرفي وبنية القطاع الحقيقي

من الملاحظات الممكن تسجليها على أداء القطاع المصرفي في الجزائر عدم وجود انسجام بين بنية الناتج المحلي الخام، وبنية القروض المقدمة للاقتصاد ففي الوقت الذي يسطر القطاع الخاص على بنية الناتج المحلي الخام خارج المحروقات على مدار الفترة 2002-2006 بما لا يقل عن 77%، ومساهمته تتجه نحو الارتفاع.

صحيح أن هناك تحسن في حجم القروض المنوحة للقطاع الخاص بالانتقال من 42.6% سنة 2006 إلى 55% سنة 2007. وهذا ما يجعل معدل القروض المنوحة إلى القطاع الخاص/ الناتج المحلي الخام خارج المحروقات ينتقل من 17.6% سنة 2004 إلى 23.3% سنة2007 ولكن هذا من جهة أخرى يعكس عقلية الانحياز للقطاع العمومي والنظر إليه على أنه أكثر ضمانا من القطاع الخاص.

ثانياُ :ضعف تغطية و توزيع شبكة البنوك

رغم التطور الحاصل في السنوات الأخيرة من حيث إنتشارشبكة الفروع البنكية عبر التراب الوطني ، إلا أن هناك سوء توزيع هذه الشبكة ، و تبلغ حاليا الشبكة البنكية **1577** وكالة منها 1151 للبنوك العمومية حسب إحصائيات 2016 بالمقابل نجد ان هناك 426 وكالة للبنوك الخاصة سنة 2017 بالإضافة على فروع البنك المركزي موزعة على حوالي 340 بلدية من بين 1541 بلدية عبر التراب الوطني كما أن الكثافة المصرفية ليست في المستوى على غرار المعايير العالمية التي تحدد لكل 10000نسمة وكالة مصرفية ، فنجد في الجزائر وكالة مصرفية لكل 26700 نسمة ، و هي نسبة ضعيفة مقارنة بعدد الوكالات مراكز البريد ، و التي وصلت إلى 3357 شباك بريد بمعدل مركز بريد لكل 3140 و هذا الرقم بعيد كل البعد عن المعايير العالمية ، كما نجد سوء توزيع الوكالات البنكية بحيث تتمركز في مقرات الولايات و في الولايات ذات الكثافة في النشاط الإقتصادي و التجاري و في الولايات الشمالية من الوطن

وقد زادت الفجوة في التغطية الجغرافية إتساعا بسبب عامل آخر وهو تجميع الشبكات في 5 بنوك تجارية. فالتجميع كاستراتيجية ليست في حد ذاتها غير مناسبة، ففي الوقت الحاضر نرى في الخارج أن عامل الحجم يعتبر كميزة تنافسية لدى البنوك. لكن نظرا للمهارات البنكية المفقودة والقدرات

المحدودة في التسيير وعدم تبني أنماط حديثة في التسيير على مستوى هذا القطاع ،كل هذا جعل من عامل التجميع المولد للصعوبات التي يعرفها هذا القطاع على مستوى التسيير.

الجدول رقم 05 : تطور شبكة البنوك و بعض المءشرات المتعلقة بها

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد الشبابيك	1227	1278	1336	1301	1324	1367	1441	1478	1499	1525
عدد الشبابيك / عدد السكان	26800	26200	25700	26400	26700	26300	25500	25400	25500	25600

المصدر: التقارير السنوية لبنك المركزي الجزائري

تحدث الكثير من المصرفيين على مبدأ الإنتشار ، و هناك نمادج تناولت عملية الإنتشار بطريقة أو بأخرى فمثلا نموذج كامرون cameron الدي وضع سنة 1967 حيث ينص على أن لكل 1000 شخص فرع واحد لبنك ، مبدأ هدا النموذج مبني على عرف دولي حيث يتم قياس عدد الفروع من خلال

المعادلة التالية

$$\text{الكثافة المصرفية} = \frac{\text{عدد الفروع}}{\text{عدد السكان}} \times 100$$

إد كان يساوي الواحد فهو العدد المثالي للتوزيع و إن كان أكبر من الواحد فهناك إنحراف موجد بعني إنتشار كبير للمصارف و من الجدول نلاحظ أن في سنة 2014 كانت النسبة تساوي 0,0039 و هي نسبة ضعيفة جدا مقارنة ببعض الدول المجاورة ، وهو ما بين أن إنتشار فروع البنوك على المستوى الوطني غير كافي و بالتالي لا تصل الخدمة المصرفية إلى شريحة كبيرة من الناس و بالتالي هناك نقص في الجهاز المصرفي الجزائري

من جانب أخر فإن وتيرة توسع شبكة المصارف الأجنبية في الجزائر يتراوح بين 10 و 15% حيث تقدر عدد الوكالات و الفروع التابعة لها في الجزائر بحوالي 150 وكالة في منصف 2008 و هو ما يشكل خطر على تراجع حصة البنوك العمومية غير أن هذا سيساعد البنوك العمومية بتحسين خدماتها المقدمة و تنويعها و الإستفادة من الخبرات العاملين في البنوك الأجنبية بما تستخدمه هذه الأخيرة من تكنولوجيا

مصرفية متطورة و ما لديها من طرق حديثة لتسيير المؤسسات المالية و المصرفية ، و ما هو ملاحظ في البنوك الأجنبية هو إنتشارها في المجمعات السكنية و المراكز التجارية

- **<u>الإدارة المقيدة لنشاطات التمويل</u>**

يعتبر في هذا القطاع الأكثر جدلا، نشاط التمويل (منح القرض) وكيفية تسييره على مستوى البنوك الجزائرية همزة وصل بين البنوك من جهة والمؤسسات الاقتصادية من جهة أخرى والتي تشكل أكبر قطاع سوقي مستهدف.

فعلى هذا المستوى يتجلى وبحدة، ليس فقط التباينات الموجودة في المقاربة والإدراك ذات الصلة بالمخاطرة بين البنوك والزبائن.وإنما يعبر هذا القطاع كذلك وبامتياز عن الفجوة الواسعة بين الإحتياجات الفعلية و المفترضة من جهة وقدرات التفعيل والدراسة والمتابعة والمراقبة (لعملية القرض) لدى المؤسسات البنكية من جهة أخرى.

فبسبب هذه التناقضات في الرؤى، يبدو قطاع التمويل البنكي في نظر الرأي العام وبالأخص عند الزبائن، أحد معاقل وجود أهم العوامل المعرقلة للنظام البنكي.

ثالثاُ-تخلف أنظمة الدفع و شبكات الإتصال في البنوك الجزائرية و عدم مسايرتها للتطورات العالمية ، لعل أهم ما يميز العمل المصرفي في عصر العولمة المالية هو تفاقم دور التكنولوجيا المصرفيةوالسعي الحثيث نحو تحقيق الاستفادة القصوى من فوائد تكنولوجيا الاتصال والمعلومات من أجل ترقية وتطوير وسائل تقديم الخدمة المصرفية بما يتوافق والإيقاع المتسارع للصناعة المصرفية في القرن الواحد والعشرين.

إن أهم المشاكل التي تواجه القطاع المصرفي الجزائري هي التعامل مع هذه المعطيات الجديدة و المتمثلة في البرامج و نظم المعلومات ، و مما لا شك فيه أن مواكبة هذه التكنولوجيا لا يتم إلا بإستخدام وسائل الإعلام و الإتصال الحديثة و القيام بعمليات التدريب لرفع قدرة المستخدمين على رفع كفائتهم و التحسن في أدائهم ،لذا فإن على الرغم من إدراك المنظومة المصرفية الجزائرية لضرورة الإرتقاء بالخدمات المصرفية الحالية و توجيهها نحو خدمات مصرفية إلكترونية ، و كذا الخروج من الدائرة المادية التي تسيطر على طرق الدفع في الجزائر لتوجيهها إلى طرق دفع إلكترونية إل أن الملاحظ على الجهود المبدولة في مجال تحديث و تطوير المنظومة المصرفية تبقى للأسف تسجل تأخراًو تباطئ كبير في التنفيذ ، كما أنها تفتقر للشفافية مما يجعل الملاحظ في ريبة من أمره مما هو مقرر و مخطط و مما هو موجود و معتمد ، و لا يخفى على أحد أن الكثير من المصارف الجزائرية إتجهت إلى الإستثمار في

تكنولوجيا المعلومات و الإتصال و عملت على توفير كل المتطلبات التي من شأنها أن تعمل على إرساء المدخل التكنولوجي ضمن نشاطها و التي من شأنها إتاحة الفرصة للإندماج في الإقتصاد المعرفي ، كما أن وجود فروع أجنبية لمصارف عالمية في الساحة المصرفية الجزائرية زاد من أهمية تبني تكنولوجيا المعلومات و الإتصال في النظام المصرفي الجزائري

1-إستخدام شبكات ووسائل الإتصالات الإلكترونية

بادرت بعض البنوك بتطوير شبكات إلكترونية للدفع و التسديد المنتشرة في نقاط محدودة في التراب الوطني لكن عدم القدرة على التحكم فيها و تسييرها جعل بعضها يتوقف عن أداء خدماتها و دلك بسبب إعتماد هده المؤسسات على حلول و أنظمة مستوردة و غير متوافقة و خصائص السوق البنكية في الجزائر من بينها **الشبكة الإتصالية DZ-PAC** و هي شبكة تحويل البيانات للإتصالات الجزائرية لتحويل حزمية بإستعمال معيار الإيتيو X25 للإتحاد العالمي للإتصالات السلكية و اللاسلكية و التي أطلقت مند عام 1993 و قد وصلت نسبة إيصال البنوك الجزائرية بخط X25 سنة 2004 نسبة 53بالمائة من طاقة الشبكة الكلية المخصصة للبنوك، **كدلك الشبكة البنكية SWIFT** يتم من خلالها التحويلات المالية و العمليات البنكية من خلال نظام واحد للإتصالات المالية بين البنوك ، **الشبكة النقدية المشتركة بين البنوك RMI** حيث أطلقت شركة SATIM مشروع وضع نظام نقدي مشترك بين البنوك سنة 1996 نتج عنه إرساء الشبكة النقدية الإلكترونية البنكية المشتركة و التي تتضمن حضيرة الموزعات الألية للأوراق النقدية DAB الموزعة على كامل الوكلات البنكية و البريدية المستعملة لشبكة نقل DZ-PAC

2-أنظمة الدفع الألكتروني :

لقد بدأت الجزائر في مشروع تنفيد تحديث أنظمة الدفع الأكتروني سنة 2006 بإنطلاق مشروع نظام التسوية الإجمالية الفورية و نظام المقاصة الإلكترونية بدل من المعالجة الورقية

أ- **نظام التسوية الإجمالية الفورية**

يعد نظام التسوية الإجمالية الفورية ARTS من بين الأنظمة التي تستعملها البنوك و هو نظام جديد للدفع يهدف الى تحسين الخدمة المصرفية لا سيما من حيث أنظمة الدفع و ذلك لمواكبة المعايير الدولية ،

و يتميز هذا النظام بعدة مفاهيم على المستوى الدولي من بينها:

1- نظام التسوية الإجمالية الفورية و هو نظام تسوية المبال الإجمالية في وقت حقيقي و يتم فيه سير التحويلات بصفة مستمرة و على الفور و بدون تأجيل و على أساس اجمالي

2- كما انه نظام مركزي الكتروني يعمل على أساس فوري اجمالي و مستمر لتنفيذ أوامر التحويل الدائنة و يوفر نقطة تسوية لأنظمة التصفية العاملة في بلد ما من خلال الحسابات المركزية للمصارف

3- هو نظام دفع بين البنوك للقيم المسعجلةو التي تفوق قيمتها 10 ملايين دينار

الجدول رقم 6: يمثل نسبة توفر النظام و عدد المعاملات المرافقة

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة توفر النظام	-	-	%99,34	%99,56	%99,93	%99,77	99,77%	%99,99	%99,99	%100
عدد المعاملات	142373	176900	195175	205736	221516	237311	269577	290418	314375	334749
المبلغ مليار دج	750,6	313373	607138	649740	587475	680123	535234	358026	372394	265141

و من خلال الجدول يلاحظ التزايد المستمر في عدد المعاملات و أن هناك تحكم نظام التسوية الفورية حيث أن نسبة توفر النظام أصبحت 100% في 2015مما يثبت وجود جهود مبذولة في مجال نظام التسوية الفورية ، لكن هناك ضعف كبير مسجل من حيث المبلغ و عدد المعاملات مقارنة بالدول الأخرى

ب-نظام المقاصة الألكترونية للمدفوعات :

يختص هذا النظام بالمعالجة الألية لوسائل الدفع العام (صكوك،تحويل مالي ، إقتطاع ، عمليات السحب و الدفع بالبطاقات البنكية)وذلك بإستعمال وسائل متطورة مثل الماسحات الضوئية و البرمجيات المختلفة ، حيث تتم عمليات المقاصة بصورة ألية بين البنوك بالإعتماد على الربط الشبكي فيما بينها

لقد إهتمت المصارف الجزائرية إهتماماً كبيراً بتكثيف الإستفادة من أحدث تقنيات المعلومات و الإتصالات و الحواسيب الألية و تطويرها بكفاءة عالية ، لكن مزال ينتظرها الكثير من الإصلاحات في ظل التحديات المرتبطة بالتغيرات المصرفية العالمية و ما تزال بعيدة عن ركب البنوك و المؤسسات المالية الدولية و المتقدمة

إن ما يميز العمل المصرفي في عصر العولمة المالية هو تفاقم دور التكنولوجيا المصرفيةوالسعي الحثيث نحو تحقيق الاستفادة القصوى من فوائد تكنولوجيا الاتصال والمعلومات من أجل ترقية وتطوير

وسائل تقديم الخدمة المصرفية بما يتوافق والإيقاع المتسارع للصناعة المصرفية في القرن الواحد والعشرين.

ولعل أهم المحاور التي يجب أخذها بعين الاعتبار لتعظيم الاستفادة القصوى من ثورة العلم والتكنولوجيا، ومن أجل ترقية وتطوير وسائل تقديم الخدمة المصرفية بما يتوافق والإيقاع المتسارع للصناعة المصرفية في القرن الواحد والعشرين. تتمثل في:

- زيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات؛

- التوسع في استخدام الانترنت لتقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات المصرفية للعملاء بكفاءة أعلى وتكلفة أقل؛

- العمل على خلق شبكة مصرفية تكون بمثابة حلقة وصل الكترونية بين البنوك من جهة وبين الشركات والعملاء من جهة أخرى؛

- تفعيل دور شبكة الاتصال بين المركز الرئيس لكل بنك وبين باقي فروعه بما يحقق السرعة في تداول المعلومات الخاصة بالعملاء وإجراء التسويات اللازمة عليها، بالإضافة إلى الارتباط بالشبكات الالكترونية الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

- يحتاج القطاع المصرفي لتشغيله إلى بنية تقنية متطورة، وتشمل هذه البنية الفروع التكنولوجية للخدمات والصناعات المالية، وأنظمة التحويل الالكتروني والدفع الالكتروني وتبادل الوثائق الالكترونية والتوزيع الالكتروني للأوراق النقدية، إلى جانب الأنظمة المشتركة بين المصارف والأنظمة المشتركة بين القطاعات والمناطق .

ومن الضروري إقامة نظام للتكيف مع المعايير المصرفية الحديثة من خلال الاستعمال الأوسع والمكثف للتكنولوجيات والهندسة العصرية وتوسيع نطاق التنافس في القطاع وتقرير التعاون بين المصارف وتحرير أسواق الخدمات المالية وتوسيع الوساطة التقليدية ، وهذه كلها عوامل تشكل متطلبات أساسية للنجاح وميادين نشاط المصارف الجديدة إذ أرادت أن تزيد من قدرتها التنافسية وتصبح محركا لانعاش الاقتصاد الوطني .

رابعاُ - تركيز البنوك على تمويل التجارة الخارجية على حساب تمويل الإستثمارات المنتجة

يلاحظ على البنوك الجزائرية تركيزها على القروض الموجهة لتمويل التجارة الخارجية، على حساب الموجهة للاستثمار،وهذا بالرغم من أن القانون المصرفي الجزائري فتح مجال الشمولية للبنوك منذ صدور قانون النقد والائتمان رقم 90-10سنة ،1990ولم يخالف ذلك الأمر رقم 03-11الصادر في 26 /08 /2011. ونتيجة لذلك، فإن البنوك الجزائرية لم تضطلع بدورها الكامل في تمويل الاقتصاد،

ولم تلعب الدور الحيوي الذي كان يستوجب عليها القيام به من خلال تنويع منح القروض لمختلف القطاعات الاستثمارية ولمختلف الآجال، بل كان التركيز على تمويل التجارة الخارجية نظراً لربحيتها وقلة المخاطرة وتجميد الأموال فيها)خاصة في القروض قصيرة الأجل(، وكذا القروض الاستهلاكية)قبل أن يتم توقيفها ،فمند بداية الألفية فإن نسبة 60% و 70%من القروض الموجهة للإقتصاد كانت لتمويل عمليات التجارة الخارجية و هو ما تسسب في الإرتفاع المضطرد لفتورة الواردات و التي تمول في جزء كبير منها بقروض بنكية و بالمقابل الإنخفاض التدريجي لفائض الميزان التجاري بسبب عدم إستقرار الصادرات و خضوعها لتقلبات أسعار النفط العالمية

رابعاً- ثقل الإجراءات البيروقراطية في البنوك الجزائرية

تعاني المنظومة البنكية والمالية في الجزائر من تخلف كبير يجعلها في ذيل ترتيب الدول على الصعيد العالمي، ناهيك عن المستوى القاري والإقليمي، بسبب ثقل كبير يشوب المعاملات المالية، تؤدي إلى العديد من النتائج السلبية على الشأن الاقتصادي والاستثمارات، فضلا عن نوعية الخدمات المقترحة .على الزبائن العاديين

وعلى الرغم من المحاولات المتكررة الرامية لإصلاح البنوك والنظام المصرفي، إلاّ أنها لم تشفع لها للخروج من "حبس" البيروقراطية، وهو الأمر الذي يعتبر مادة دسمة للانتقادات الموجهة من طرف الخبراء الاقتصاديون والمختصون في المجال المالي، كون أنّ النظام البنكي نفسه ينقاض التوجهات التي تتبناها السلطات العمومية، خلال مساعيها لاستقطاب الأموال المتداولة في السوق الموازية، بينما فشلت كل السبل بالرغم من حجم التحفيزات والمزايا الممنوحة لأصحاب " الأموال" والتي بلغت التنازل عن معرفة مصادر تلك الأموال، والقبول بها مهما كانت مشبوهة

كمايطغى على تشكيلة النظام المصرفي الجزائري العمل العمومي التابع للدولة ، مما يجعل قرار الإقراض يأخد الكثير من الثقل و البيروقراطية الإدارية ، و هدا لطبيعة الخدمة العمومية من جهة و لمركزية القرار من جهة أخرى ، فتخضع بعض قرارات التمويل لرأي الإدارة الجهوية و تخضع قرارات أخرى لرأي الإدارة المركزية للبنك مما يطيل أجال منح القروض للمؤسسات و الأفراد كما أنّ المنظومة البنكية الحالية تؤثر سلبا على القطاعات الاقتصادية، باعتبار أنّ المال هو عصب الحرب، وأنّ كل استثمار غير ممكن تجسيده على أرض الواقع من غير التمويلات، بينما تتواصل فترات انتظار المتعاملين والشركات الاقتصادية الطالبين للقروض لأكثر من سنة، فيما يحصل المستثمر في الدول الأخرى على

الرد من البنك في أجل لا يتعدى 48 ساعة، بصرف النظر عن الملف الإداري الذي ينبغي توفيره، والذي تغني عنه ملء استمارة واحدة، في عهد البيوميترية

و في هدا الصدد مازالت الكثير من العمل الواجب القيام به بوتيرة فعالة لتعميق الجوانب البناءة التي تسمح بتحديث العمل المصرفي في الجزائر و تحسين الإجراءات المعمول بها في المعاملات اليومية للمصارف الجزائرية و دلك من خلال توسيع نطاق إستعمال تكنولوجيا الإتصال الجديدة و تكريس الإدارة الإلكترونية في البنوك العمومية الجزائرية

سادساً- ضعف كفاءة العنصر البشري و عدم قدرته على إستخدام الأساليب و الأدوات المتطورة

ضعف كفاءة العنصر البشري و عدم قدرته على إستخدام الأساليب و الأدوات المتطورة مما أثر على طريقة تسيير البنوك في ظل عدم وجود برامج جادة للتطوير و التدريب ، و يتجلى ذلك في تخصيص عدد هام من المستخدمين لوظائف الدعم أي الوسائل العامة و المحاسبة و الأمانة على حساب الوظائف العملياتية التي تترتبط مباشرة بالنشاط البنكي المحض ، و المتمثلة في العلاقة بين الزبائن و تسيير وسائل الدفع ، مع غياب بعض الوظائف الإستراتجية الأساسية التي تمكن البنك من التأقلم مع مستجدات المحيط كدراسة السوق و رقابة التسيير ، بالإضافة إلى عدد كبير من العمال لم يتلقى تكوينا تقنياً معمقاً بل مجرد تكوين ميداني لا يكفي عادة لممارسة المسؤوليات المسندة إليهم ،مع غياب ثقافة مصرفية لدى الكفاءات البشرية و نعني هنا بالثقافة المصرفية جملة المعارف و المعلومات و النظريات و الأخبار المتعلقة بالتسيير العقلاني و الحديث للمصارف مما يجعلها دائما تتطلع نحو المزيد من التقدم و العصرنة ، و يعتبر رأس المال الفكري في العصر الذي نعيش و هو عصر المعلومات، الثروة الحقيقية للأمم و أساس عملية التنافسية الاقتصادية باعتباره أساس الإبداع و الابتكار،

فإن تطوير هذا العنصر على مستوى البنوك الجزائرية بشكل خاص يتطلب تبني العديد من الاستراتيجيات نذكر منها:

- الاستعانة ببيوت الخبرة ومكاتب الاستشارة الدولية في تدريب الإطارات المصرفية على استخدام أحدث النظم البنكية،
- وضع نموذج لتقييم أداء العنصر البشري من خلال عدة معايير تأخذ في اعتبارها أداء الوحدة ودوره في تحقيق هذه النتائج،
- الرفع من مستوى كفاءة العاملين بإعطاء الأولوية في التوظيف لخريجي الجامعات.
-إعطاء الأولوية في توظيف للمتخصصين من خريجي الجامعات و المدارس الوطنية للصيرفة

-تنمية روح المسؤولية لدى الموظفين بالشعور بالإنتماء للمؤسسة و بأهمية مكانتهم و دورهم في بلوغ الأهداف المحققة عن طريق مشاركتهم في صنع القرار على مستويات أقسامهم و الوحدة المصرفية التابعين لها و فتح المجال أمامهم لتقديم أرائهم و تطبيق ما يستحق منها

وقد عملت البنوك الجزائرية على مراعاة دلك من خلال برامج التكوين الخاصة التي تقام في المدرسة العليا للبنوك و القائمة على توفير تكوين في مجال الخدمات المصرفية و تحقيق تحسين في مستوى تقديم الخدمات المصرفية إلا أن الإهتمام الفعلي بهدا النوع من التكوين لا يزال ضعيفا حيث يعد هدا النوع من التكوين مجرد ملتقيات منظمة من طرف شركة تكوين ما بين البنوك إضافة إلى التكوينات المانحة للشهادات و هي من أهم وسائل تشجيع المعرفة في البنوك حيث يستكمل العمال دراستهم مع تسديد كل المصاريف الدراسة من طرف البنوك و دلك من أجل رفع قدراتهم العملية في مجال البنوك

سابعاً: فقدان الاحترافية :

المصارف الجزائرية تفتقد إلى الاحترافية اللازمة ، فهذه البنوك كانت تخضع بشكل دائم للسلطات العمومية في اتخاذ قراراتها على منح القروض للمؤسسات العمومية ، بالتالي مازالت أداة يد الدولة ، وما يبرر عدم احترافية الجهاز المصرفي ، ما يلي:

1. التميز في تقديم القروض
2. الآجال الطويلة للرد على طلبات التمويل
3. استناد القرارات لمعايير مرتبطة بالضمانات قبل أي اعتبار آخر .
4. صعوبة الوصول إلى القروض المصرفية البيروقراطية والتسيير المركزي .
5. إفراط في حجم القروض الممنوحة على شكل مسحوبات على الكشوف للمؤسسة العمومية ،التي لا تتمتع بوضعية مالية تسمح لها بالحصول على القروض على الرغم من إجراءات التطهير التي اتخذتها السلطات العمومية .
6. غياب عمليات الخصم في بعض المصارف .

ثامناً: عدم فعالية المنظومة المصرفية :

يمكن تحليل نجاعة وفعالية المنظومة المصرفية بالنسبة للوساطة المالية على مستويين.

- المستوى الأول : عدم فعالية المالية :

تقاس فعالية المنظومة الوساطة المالية بكلفة إنتاج الخدمات التي يقدمها والمعلومات المصارف الجزائرية ذات تكلفة مرتفعة بسبب :

- ضعف تشكيلة الخدمات المقدمة .
- قلة استعمال أجهزة الإعلام الآلي بالمقابل الاستعمال المفرط للموارد البشرية لمعالجة العمليات التجارية . - أنظمة الإعلام الآلي إلي تعتبر نقطة الضعف في المنظومة المصرفية .
- اكتظاظ استقبال الزبائن والعجز الكبير في مراقبة وتدقيق الحسابات الداخلية .

- المستوى الثاني : عدم الفعالية الاقتصادية :

تعتبر منظومة الوساطة فعالية إذ قامت بتسيير جيد لنظام الدفع وخصصت الموارد تخصيصا جيد ، ويقصد بتخصيص الموارد العملية التي بموجبها توزيع الأموال المتاحة للمصرف على بنود استخدام المختلفة وبطريقة تضمن الملائمة بين الاحتياجات من السيولة وتحقيق الربحية والعائد وتعود أسباب ضعف جمع الأموال إلى :

- عدم وجود استراتيجية واضحة لتشجيع الادخار من قبل المصارف .
- نقص ثقة الجمهور في المصارف ، خاصة ضمان ودائعهم في حالة الإفلاس أو سحب الاعتماد من المصرف (حالة بنك الخليفة خير مثال).
- البيروقراطية والصعوبة في فتح الحسابات الجارية والتجارية .
- نقص الثقة في الشيك من خلال استعمال النقد في المعاملات التجارية .
- لا يوجد سعر فائدة قابل للتفاوض على المبلغ المودع .
- ضعف كبير في الهياكل والوكالات المصرفية خارج المدن الكبرى .

تاسعاً:انحرفات المنظومة المصرفية :

لا تمارس المصارف صلاحيتها الأساسية في اتخاذ القرار فيما يتعلق بمنح القروض ويبقى القطاع العمومي لا يبالي لمستوى القروض وبتكاليفها .بحيث ان الأحكام التي تضمنتها القوانين الصادرة خلال الثمانينات (قانون 12/86 المتعلق وقانون 88-06 المعدل للقانون 12/86 المتعلق) أولا النصوص الصادرة خلال العشرية الماضية (خاصة قانون 10/90والمتعلق بالنقد والقرض) قد استطاعت المساس بالحق التي يعتبر غير قابل للتقادم ، وهو حق الحصول على القروض المالية في جميع الحالات .ونوجز بعض الانحرافات فيما يلي :

-ضعف الرقابة ،فقدان الاحترافية ونقص الصرامة في الإجراءات التي تنظم عمليات القرض ، وهذه تعتبر السلوكات الجانحة والتصريحات المنحرفة والتعسفات في استعمال الوظيفة .مما أدى إلى ضعف الرقابة على نشاط المصارف .

-عجز التأطير المؤسساتي : ضعف كبير في الهياكل ونقص الوكالات المصرفية خارج المدن الكبرى .

-عجز التأطير سنة 1996 ،لا يتجاوز نسبتهم 16% من عدد المستخدمين

كل هذه العوائق و غيرها أسفرت عن فشل قدرت القطاع البنكي في الجزائر على إستقطاب المدخرات الوطنية و تحسين نوعية الخدمات التي يقدمها ، و قد تمكنت السلطات في الجزائر من خلال جملة الإصلاحات السابقة الذكر من قطع شوط كبير في إعادة هيكلة الأطر المؤسسية و القانونية للنظام البنكي ، و بالرغم من ذلك مازل هذا القطاع يواجه تحديات كبيرة تولدت عن التغيرات المستمرة في العمل المصرفي الدولي

6. تفعيل دور الدولة والبنك والمركزي في تطوير الجهاز البنكي الجزائري: يعدتطوير الجهاز البنكي مسألة مصيرية في مستقبل الاقتصاد الجزائري، لذا فإنه لايمكن إغفال الدور الذي يمكن أن تؤديه الدولة ومؤسساتها المختلفة خاصة البنك المركزي في تفعيل هذا التطوير، وفي هذا الإطار ينبغي القيام بمايلي:

- تهيئة المناخ التشريعي ليتلاءم مع المتغيرات على الساحة المصرفية الدولية خاصة في ظل العولمة والتحرر الاقتصادي من خلال:

الإسراع بإصدار القانون الموحد للبنوك الذي بهدف ضمان سلامة أداء الجهاز البنكي ومسايرة الاتجاهات العالمية على النحو الذي يؤهله لمواجهة المنافسة الخارجية؛

سن التشريعات المتعلقة بنظم الدفع الالكترونية التي تنظم العلاقة بين أطراف العملية، هذا على جانب دراسة تأسيس لجنة للإشراف على التوثيق الالكتروني وحل أي نزاعات يمكن أن تنشأ بين البنوك وعملائها.

- تطوير الدور الرقابي والإشرافي للبنك المركزي على البنوك ليتلاءم مع المخاطر العديدة التي أصبحت تتعرض لها البنوك في ظل استخدام التكنولوجيات الحديثة(تقديم منتجات بنكية مستحدثة)، بحيث ينبغي أن تتم عملية التطوير في ضوء مقررات لجنة بازل عام 1997؛

- العمل على تدعيم قواعد المحاسبة والمراجعة بالبنوك؛

- تبني أنظمة الخبرة في مجال اتخاذ القرار وذلك بالعمل على خلق خلية متخصصة لما أصبح يعرف بالذكاء الاقتصادي، و الهدف منها هو جمع المعلومات (داخليا وخارجيا) ومعالجتها من أجل توضيح الرؤى وتقديم النصح لمتخذي القرار في البنوك.

7-مواكبة المعايير الدولية : و هذا عن طريق

1-تدعيم القواعد الرأسمالية : حيث تحتل قضية رؤوس الأموال البنوك أهمية كبيرة بوصفها صمان أمان لمواجهة الصدمات و الأزمات فضلا عن أهميتها في تعزيز القدرات الإستثمارية للبنك ، و تحسين نظام تقويم المخاطر ، و من ثم فقد إهتمت لجنة بازل بإصدار مشروعها الثاني المتعلق بكفاية رأس المال لوضع قواعد جديدة تعكس حجم المخاطر التي يواجهها العمل البنكي في الوقت الراهن ، و على الرغم من أن الإقتراحات الجديدة لم ترفع الحد الأدنى لمعدل كفاية راس المال على المستوى المعمول به حالياً 8% إلا أن إدراج أنواع جديدة من المخاطر يمكن أن يؤدي إلى زيادة كبيرة في الحجم المطلق لمتطلبات راس المال ، و في ضوء ما تقدم به فإن البنك المركزي الجزائري ملزم بإلزام كافة البنوك الخاضعة له بزيادة معدل كفاية رأس مالها ، و هي خطوة هامة عن طريق مواكبة المعايير الدولية و تقوية مراكز البنوك التجارية ، إذ يجب تعزيز هذا الإتجاه سواءاً عن طريق بورصة الجزائر أو من خلال الإندماج

2-تطوير السياسات الإئتمانية : حددت لجنة بازل رؤيتها الخاصة بالرقابة على المخاطر البنكية التي إحتلت فيها قواعد منح الإئتمان ، كما إهتمت بوضع ضوابط للحد من مخاطر الإقتراض للعملاء ذوي العلاقة بالبنك

3-الإهتمام بإدارة المخاطر ، مما لا شك فيه أن العمل البنكي يتعرض للعديد من المخاطر و من بينها مخاطر الإئتمان ، السيولة ، الإستثمار ، الإلكترونية .....الخو نظراً لتنوع هذه المخاطر و أهمية قياسها فإن البنوك الجزائرية ملزمة بإتخاذ إجراءات لتحقيق دلك من خلال ما يلي :

- العمل على الإستفادة من الخبرات العالمية في هدا المجال
- العمل على حسن إدارة المخاطر من خلال تحقيق القدرة على قياس كافة أنواعها و إنشاء إدارات خاصة لوضع و متابعة السياسات المتعلقة بالمخاطر و أخرى لمتابعة تنفيد السياسات الإئتمانية الموافق عليها و تفعيل دورها بحيث يمكنها توقع المخاطر قبل حدوثها بدلا من التعامل معها بأسلوب رد الفعل
- تدريب الإطارات البنكية في هدا المجال
- وضع السياسات و القواعد و الإجراءات الكفيلة بإبراز جميع النواحي التي يواجهها المصرف في عملياته و كيفية حسابها و اساليب التعامل معها

8- التحول إلى المصارف الشاملة ذات الخدمات المتنوعة والمتطورة : كخطوة نحو مواجهة المنافسة المصرفية العالمية ، ويطلب ذلك العمل على مستويات سواء على مستوى الدولة أو على مستوى الجهاز المصرفي في مجموعة أو على مستوى البيئة الداخلية لكل مصرف من خلال تقوية قاعدة رأسمال المصارف ، زيادة عمليات الإندماج للوقوف في وجه المصارف المنافسة .وكذا الاستعداد في التعامل مع التقنيات المصرفية الحديثة ، علاوة على تقوية دور المصرف المركزي في مرحلة تحرير الخدمات المصرفية من حيث القدرة الإشرافية والتنظيمية

ويمكن القول أنه لا يمكن عزل الجهاز المصرفي الجزائري على التطور الحاصل في نشاط البنوك ، و الدي يتميز في الفترة الأخيرة بالتنوع الكبير و خروج البنوك عن العمل التقليدي و تحولها إلى البنوك الشاملة ، فالبنوك الجزائرية مطالبة بتبني هده السياسة بهدف بقائها و إستمرارها في ظل تحرير تجارة الخدمات المصرفية خاصة و أن البنوك الأجنبية و النشاط المصرفي بصفة عامة يشهد توسعًا كبيراً من يوم لأخر، لدلك و جب على البنوك الجزائرية ضرورة التحول إلى بنوك شاملة و يتطلب هدا التحول قيام البنوك الجزائرية بالعديد من الوضائف الحديثة و التي من أهمها :

1-ضرورة التوسع في أنشطة الصيرفة و التي تخص ثلاث وظائف أساسية و هي :

أ- الإسناد و يعني شراء الأسهم المصدرة حديثاً من الشركات بغرض ترويجها و بيعها

ب- تسويق الأوراق المالية لصالح الشراكات المصدرة لها

2-القيام بعمليات التمويل التأجيري

3-تقديم أنشطة تمويل مبتكرة من بينها :

أ- تقديم القروض الشخصية

ب- تمويل المشروعات الصغيرة

ت- تقديم القروض المشتركة بين البنوك

4- التعامل في المستحدثات المصرفية الحديثة

تأهيل المصارف الجزائرية ضمن مفهوم الصيرفة الشاملة :

في هذا الجانب سوف نركز على أهم العناصر الأساسية السالفة الذكر و التي تمثل أهم سمات العمل المصرفي الشامل ، و ماهو واقع تقدم المصارف الجزائرية في إعتماد الصيرفة الشاملة كإستراتجية لمواجهة المنافسة في ظل التوجه الكامل نحو تحري الخدمات المالية و المصرفية

1- **القيام بعمليات التمويل التأجيري:**

إعتمد هذا الصنف من التمويل في الجزائر بمقتضى الأمر 96-09 المؤرخ في 10 جانفي 1996 الأمر الذي سمح بتوفي إطار قانوني لممارسة نشاط التمويل الإيجاري للمنقولات و العقارات ، ليكرس التطبيق الميداني لمواد قانون النقد و القرض 90-10 ، وقد عرفه المشرع الجزائري على أنه عملية تجارية و مالية يتم تحقيقها من طرف البنوك و المؤسسات المالية و الشركات التأجير المؤهلة قانوناً تقوم على عقد إيجار يتعلق بأصول منقولة أو غير منقولة ، و يمارس هذا النوع من النشاط التمويلي في الجزائر عدد قليل من الشركات وهي شركة السلام "SALEM " و هي أول شركة تمويل إيجاري في الجزائر ، بالإضافة إلى القرض الإيجاري العربي للتعاون التي أعتمدت من طرف بنك الجزائر في ديسمبر 2001 برأسمال اجتماعي ،واستجابة لمتطلبات السوق الجزائرية وحاجياته الاقتصادية بادر بنك البركة الجزائري سنة 2006 إلى إجراء مفاوضات مع الشركة الدولية للإجارة والاستثمار والتي تعد شركة مساهمة كويتية تأسست سنة 1999 كشركة استثمارية تلتزم بأنشطة الإجارة والاستثمار والخدمات الاستشارية الإدارية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية وذلك لتأسيس "شركة للإجارة المالية" (ليزينغ) تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية وتقوم شركة الإجارة بعمليات تمويل تخص استئجار الأملاك المنقولة والعقاري، كما تقوم أيضا بشراء عقارات بهدف تأجيرها للعملاء مقابل سعر إيجار لمدة يتفق عليها الطرفان وينتهي العقد بنقل الملكية من الشركة إلى المستفيد منها مقابل تسديد القيمة المتبقية من أقساط الإيجار.

2- **صناديق الاستثمار:** رغم أهمية هذه الصناديق في تنشيط سوق الأوراق المالية إلا أن أداءها غير موجود في الجزائر وهو ما ينعكس سلبا على أداء السوق المالي وتطوير الصيرفة الاستثمارية بشكل خاص، ومن المتوقع مع مطلع جانفي**2009** إنشاء الحكومة الجزائرية صندوق عمومي للاستثمار على أعقاب البنك الجزائري للتنمية يتدخل في السوق الجزائرية لتمويل المشاريع الكبرى وذات الأهمية، وحسب خبير بنكي أن إنشاء الصندوق سيكون شركة وليس بنكا وبالتالي لن يحتاج تأسيسه إلى اعتماد من بنك الجزائر، وسيتم تمويل هذه الهيئة المالية الجديدة أساسا بالموارد التي ستضعها الخزينة العمومية تحت تصرفها أو من تمويلات أخرى من السوق الوطنية في وقت قد سجلت فيه البنوك العمومية فائضا في السيولة المالية

3.1. نشاط التوريق المصرفي: يعتبر التوريق من أهم الأنشطة التي تضطلع بها البنوك الشاملة لما توفره من تمويل حقيقي للمصارف والأسواق المالية على حد سواء، وصدر أول قانون تشريعي في الجزائر رقم **06-05** سنة **2006** لتوريق القروض الرهنية، ويعرفه في بنوده على أنه عملية تحويل القروض الرهنية إلى أوراق مالية وتتم على مرحلتين:

- تنازل عن القروض الرهنية من قبل مؤسسة مصرفية أو مالية لفائدة مؤسسة مالية أخرى.
- قيام هذه الأخيرة بإصدار أوراق مالية قابلة للتداول في السوق ممثلة للقروض الرهنية.

ووفق القانون رقم **06-05** سمح بإنشاء مؤسسات التوريق بقرار من هيئة سوق الأوراق المالية والتي يسمح لها بإصدار سندات قابلة للتداول بعد حصولها على موافقة الهيئة العامة لسوق الأوراق المالية وذلك بمقتضى المرسوم التشريعي رقم**23 ماي1993** المتعلق ببورصة القيم المالية، وفي هذا الإطار حصلت المصارف العمومية والخاصة من شركة إعادة التمويل الرهني على تغطية وصلت إلى 80% للانطلاق في منح قروض السكن التي يتوقع أن تصل إلى 6 ملايين قرض كما شرع الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في تطبيق صيغة جديدة للقروض العقارية تتمثل في تقديم قروض رهنية على أساس قيمة الضمان، على أن تفوق قيمة السكن المراد شراؤه 600 مليون سنتيم يمنح البنك 5% من قيمة السكن.

3- الصيرفة الإلكترونية: في إطار تحسين الخدمات المصرفية وتسيير التعاملات النقدية ما بين المصارف الجزائرية، تم إنشاء شركة مساهمة تضم ثماني بنوك عمومية هي بنك الجزائر، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، البنك الخارجي الجزائري، بنك البركة الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، القرض الشعبي الجزائري، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، عام 1995 حيث تقوم بصناعة البطاقة المصرفية الخاصة بالسحب وطبع الإشارة السرية وفقا للمقاييس الدولية، ونشأت هذه الخدمة بموجب عقد مبرم بين شركة المساهمة مع شركة ساتيم " **SATIM** **société algérienne d'automatisation des transactions"** الذي يحدد إجراءات آجال التسليم، وعمليات ربط الموزعات الآلية مع شركة **SATIM** عن طريق شبكة اتصال **X25 – DZ PAC** التي تسمح بالقيام بعمليات السحب سواء كانت على المستوى الداخلي أو الخارجي، كما تعمل شركة **SATIM** على تأمين قبول البطاقة في جميع البنوك المشاركة، وإجراء عملية المقاصة لصفقات السحب بين البنوك، وتأمين تبادل التدفقات المالية، كما تعمل أيضا على كشف البطاقات المزورة، وفي عام 1997 قامت شركة **SATIM** بإعداد شبكة نقدية الكترونية بين البنوك الجزائرية تغطي الإصدارات المتعلقة بالبطاقات المصرفية الخاصة بالسحب من الموزع الآلي محلياً مما مكن البنوك المحلية والأجنبية من سحب الأموال باستخدام الموزع الآلي مباشرة.

أما من حيث استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في المصارف الجزائرية فتشير الإحصائيات إلى محدودية التعامل بالبطاقات البنكية التي يبقى استعمالها ضيق نتيجة غياب الثقافة البنكية لدى

العملاء، ومحدودية عدد الموزعات الآلية التي قد تتعطل أحيانا وتتطلب تكاليف صيانة مرتفعة، الأمر الذي يحول دون استعملها وتفضيل الدفع التقليدي بدل الإلكتروني، والملاحظ أنه في الفترة الأخيرة استحواذ بريد الجزائر على أكثر من **80 %** من إجمالي البطاقات البنكية المصدرة.

09-خوصصة البنوك العمومية

كان الهدف الأساسي لبرامج الإصلاح الإقتصادي و المالي في الجزائر هو فتح المجال أما القطاع الخاص ليقوم بدور القيادة في الإقتصاد الوطني ، و عليه قامت الحكومات المتعاقبة بتهيئة الأرضية لولوج هذا القطاع للقطاع المالي لكن مع مرور السنوات بقي القطاع المالي و البنكي في الجزائر في يد الدولة ، لهذا وجب عل الدولة الإسراع في عملية خوصصة البنوك العمومية و تحديد جدول زمني من أجل التدرج في تطبيق عملية خوصصة المؤسسات القطاع المصرفي و الإعلان عنها و التعريف و التعريف به و تحديد الأثار الإيجابية التي يمكن ان تقدمها العملية في حال نجاحها مع الإقتياد بالتجارب الدولية في مجال خوصصة البنوك العمومية .

لقد سمح قانون النقد و القرض بانشاء مؤسسات مصرفية خاصة فرضت نفسها على الساحة الوطنية لما تقدمه من خدمات متنوعة في مجال الصيرفة حتى وان كانت قليلة الا أنها تساهم بشكل كبير في تقديم خدمات متنوعة للجمهور ، و أصبحت تنافس المؤسسات العمومية في مجال الإستثمار و الإدخار ، و قد أثبت البنوك الخاصة في كثير من التجارب الدولية في

1- تعميق المنافسة في السوق المصرفية و تحسين الأداء من خلال توجيه الأئتمان نحو المشروعات الأكثر انتاجية و الأكثر ربحية و امتلاك القدرة التنافسية التي تقدم الحدمة المصرفية بأقل تكلفة و أحسن جودة
2- تنشيط السوق المالي و توسيع قاعدة المالكية من خلال طرح أسهم تلك البنوك للبيع و بالتالي زيادة المعروض من الأوراق المالية و من ثمة زيادة حركية السوق وتوسيعها
3- تحسين الكفاءة الإقتصادية للوحدة المصرفية من خلال نخفاض المخاطر التي تتعرض لها من جانب واستقطاب الكفاءات البشرية من جانب أخر
4- تحديث الإدارة و زيادة كفاءة الخدمات المصرفية و ترشيد الإنفاق العام وادارة أفضل للسياسة النقدية

و في الاخير يمكن القول أن خوصصة البنوك العمومية أحد السبل الرئيسية لتأهيل الجهاز المصرفي الجزائري لمواجهة التحديات المصرفية التي تواجهها الجزائر أمام زيادة المنافسة الخارجية في اطار الإنظام للمنظمة العالمية للتجارة

إن اتباع سياسة الخوصصة لا تكون بطريقة عشوائية ولكن بصورة مدروسة الغرض منها تحقيق العديد من الأهداف منها:

- تحسين الكفاءة الاقتصادية وهذا بالاعتماد على آليات السوق والمنافسة.

- تخفيف الأعباء المالية للدولة التي كان سببها القطاع العام الخاسر ،هذا بتوفير موارد مالية لتمويل قطاعات أخرى.
- توسيع حجم القطاع الخاص ليلعب دورا فعالا في عملية التنمية.
- تطوير الأسواق المحلية.
- توسيع قاعدة الملكية.
- توفير موارد لتخفيض الدين الخارجي والأعباء المترتبة عليه.
- الاستفادة من مشاركة رأس المال الأجنبي.
- تحسين وتنويع الخدمات المقدمة للمدخرين واتباع سياسة أكثر ديناميكية فيما يتعلق بجمع الموارد مع تطوير وسائل الدفع وتعميم استعمالها.

تطوير شبكة الاتصال بين الوكالات وبين البنوك أن تكيف نوع القروض حسب احتياجات الزبائن وجدارتهم بهدف توزيع المخاطر وأخذ الضمانات اللازمة.

10-حوكمة مؤسسات القطاع المصرفي و تدعيم سلامتها :

الحوكمة المؤسسية الجيدة هي أحسن دليل على شفافية المؤسسات المصرفية ، مما يبرز أهمية خضوع المؤسسات المالية الحكومية للحوكمة بطريقة تجعل من أصحاب المصلحة في حماية كاملة ، وفي هذا المجال يسند للبنك المركزي دور فعال في رساء مبادئ الحوكمة على مؤسساته من خلال أجراءات الرقابة المصرفية و وسائل الوقاية و الضبط و السيطرة الداخلية بالقدر الدي يحقق الحماية لأصول مؤسسات هدا القطاع ، وضمان حقوق المودعين و سلامة مركزها المالي ، و تدعيم أستقرارها المالي و الإداري ، و هنا يكمن دور البنك المركزي المهم في تعزيز حوكمة البنوك التجارية بأعتبار أن التطبيق الجيد لها يقع ضمن مسؤولياته ، فضلا عما تتميز به هده البنوك من ارتفاع درجة المخاطرة مقارنة بغيرها من المؤسسات الأخرى و عملها على الحفاظ على أموال المودعين .

و بالرغم الجهود المبذولة و التي تبنتها الجزائر بهدف تعزيز حوكمة البنوك و التي تنسجم مع مقرارات لجنة بازل 1 ، الا أن تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية في الجزائر مازال في مراحله الأولى

، اذ لا بد على الجهات المعنية وضع معايير في حوكمة مؤسسات القطاع المالي بناءاً على المعايير الدولية ، و اتخاذ التدابير للحرص على التوفيق بين ممارسات الحوكمة و أفضل الممارسات الدولية

هناك بعض الإجراءات مساعدة على تأهيل القطاع المصرفي ونذكر من بينها :

- ضرورة مسايرة المصارف الجزائرية للمعايير الدولية ،خاصة اتفاقية بازل I واتفاقية بازل II التي تتسم بالكثير من التعقيد ،

- الإسراع في تحديث أنظمة الدفع في الجزائر

- تأهيل المؤسسات المساعدة للعمل المصرفي وخاصة السوق المالية، بحيث أنه الملاحظ بالنسبة للجزائر هو ضعف هذه السوق وعدم نموها منذ افتتاحها في التسعينات من القرن الماضي. حيث تبين أن الحجم النسبي للقيمة السوقية لبورصة الجزائر مقارنة مع الحجم الإجمالي لهذه القيمة (بالنسبة للأسواق المالية العربية) بلغ 0.03% ، خلال الربع الثاني من سنة2004 ، مقابل 45.65% للبورصة السعودية و13.83% لبورصة الكويت خلال نفس الفترة. وعليه يجب تأهيل وتنشيط الأسواق المالية وخاصة المالية الجزائرية الذي يساعد على استقطاب المدخرات توجيهها إلى الأوعية الاستثمارية ، وكذا جذب رؤوس الأموال المهاجرة ، وخاصة القضاء على المدخرات والودائع التي هي خارج الدائرة النقدية ، وبالتالي القضاء التدريجي على الاقتصاد الموازي .....الخ .